

مختصين وكان مشعرا بالمدح فمدحنا لا يجوز عند المعتزلة يجوز بالبرهان
 ماله الفاعل في بوجوهنا ونؤلف امام الحرمين وفصل في قولنا في جوار
 المنفعة وهو ما يدل على معنى ما يدل على الذات دون الاسم وهو ما يدل على
 نفس الذات ولا يخبرنا عن طبعها لاسم مثل الاسم المسمى بالعمود والكتاب
 اسم المكتوب والوسم اسم لما رسم من الخطام اي بنية واما اسم الزمان
 والحان والالفة وعمل الشكل بل هو كونهما صفات وان كانته اسمان
 المتجرى اشار الى المختار من الخلاف بقوله **واختبر** بالبناء المجهول للعمل
 بالفاعل مع الاختصار ونافية الوزن اي واختار وجه مراداهل المسماة
ان اسما تعاقب في لغتين بل هو في الاطلاق اسمها به بمعنى مقابل الصفة
تؤقت اي بتبليغها اليه فتؤقت على تسليم الشروع واذا لم يرد ذلك
 لما اذنت في الاطلاق واستعماله جازيوسا لانه على المنع والتجريم وقد علمت
 حمل النزاع لانه لا يجوز ان يسمى لشيء صلي الله عليه وسلم بالبرهان
 اسما بل هو لوسم واحد من افراد اناسي يعلم اسمه به الجواهر في ذاته
 كما ان في ثغالي وثنا في سراجي ونسك المعتزلة بان اهل كل لغة يسمون
 باسم مختص بلغتهم كقولهم صخر في اي ونكد في و شجاع و ذاع من غير تكبير
 قلنا كني بالاجماع دليل على الاذن الفرعي قال السعد وهذا معنى
 يقال انه لا خلاف فيما يرد في الاسماء الواردة في الشروع واعترضه
 انها المرصاة بانه شرط في الفياض ومعنى الجواز هنا وعده المراد في
 وكل منهما حكم شرعي لا يثبت الا دليل شرعي والقياس اما هو محتمل في
 العلمانية والاسماء والصفات من باب العلمانية واجيب بان
 العلمانية من باب العلمانية والفعال المسماة ونسك الخرافي ما
 احراز الصفة اخبار بنفوت مدلولها فيجوز عنده ثبوت المدلول
 الالمانع بالهليل الذي على ابا حنيفة الصفة بل استخفا به بخلافه
 التسمية فانها لا تعرف في المعنى ولا في اللفظ علمه الالفه والماكت
 ومن يجزيه في ذلك وحزج نقولنا ولم يكن اطلاقه موهما في مثل
 العارفة والناقل والعطن والذكر لما فيه من اهما المسمو عليه
 تعاقب لشموع السنوا مع خصوصية نسخ في حق البار في تعاقب
 فانه المرفقة فيرث في سبب المعوم والفعال بما يقبل العالم ويحسم
 ويضمير النظم والذكي بمررتاد وان ما عاب وكذا جميع الالفاظ
 الدالة على الادراك حتى قالوا ان العرابية المنقوش بغير من الالفاظ
 وهو اعلم في العكس والرسالة وكل ملك في اطلاقه اهما فانه لا يجوز
 بدون الاذن انفاقا وقوله **ك** اي نقل الاسماء في ان المختار ان
 اطلاقها علم تعاقب بالشرط الاسمان في مؤقتة في الاذن المشعور

الصفات الاطلاقا عليه تعاقب لما خلافا للتعاقب حيث راعى انما لا تنتهي الى اذن
 مني حتى يتجلى بما سبق فوفا فان قلت قد اطلق علم تعاقب في مثل الصبور
 والتفكير والحبم والرحم قلنا مثل هذا وان كان اطلاقه موهما الا
 انه ما ورد الاذن باطلافة عليه تعاقب فيمنع قوله والي هذا انما يرد
حافظ الالفاظ الدالة اما على مجرد الدالة واما على ما مع اعتبار معنى
 ترايد عليها ذاتي كالعام والخاص ورايد في الحان والربان في الاذن
 والاذن لاسيما كلبس بحكم فيها يظهر وان لم اره **السهم** اي الوارد
 في الشروع المسبوع بالفعال كالواردة في الكتاب والسنن او بالقرآن كالتالي
 بالاجماع كما لصاحف الموجود والواجب والذم او بالقبس كما يزداد فان
 لما اذن في استنباطه من لغته او لغات على ما روي في هذا النظر لانه
 يكون الاذن في لفظ الاذن لا يرد ان في اورد في اورد في اورد في اورد
 فيمنع الاذن في لغته في كل شيء بل يرد ان خالف الاذن
 في الحان في لا يفسد في المنع من اطلاقه فيكذبا ايضا فيمنع لونه الاذن
 في لفظ الاذن في اورد في لا يرد ان في اورد في اورد في اورد في اورد
 الاخر كما علم في العارفة وكل الجواهر والسنن ولا يرد في علم ما يرد
 في استعمال حان اذ يرد في دنه واعترض بان المنع حكم شرعي مدركه الوارد
 والعرض انه لم يرد في في وقت في من الاسماء المسموعة جملة في
 السعد فان قيل قد وجدنا في الاوصاف ما يمتنع اطلاقا في اورد
 الشروع بها كما في المستخرج والمنزل والمنتقى والمارت والنازع والبر
 قلنا لا يمتنع في صحتها الا على الاطلاق في اورد في اورد في اورد
 والسنن بحسب اقتضاها المتعام وبنسبة الكلام بل يجب ان لا يمتنع نوع
 تنظيم ورجا يزداد وفي كلام بعض المناظرين ما يصرح بان من اطلاق
 مراد في المضاف المسبوع قيا سا عليه ويعبرم اعتنا بما ورد عليه
 المشاكلة والجواز ويعبرم اعتبار وورد على وجه المشاكلة الفعل والصدر
 وان الاختلاف بالضمير والتمثيل لا يغيرهما بسطنا به بتعلق الارب
 بسا لانه يجمع وهما امران احدهما لا يشترط في السنن الوارد
 بالاذن الفواقر على الراجح بل يكفي في احاد نعم اقتضوا في الوارد
 احاد ان تكون صحيحة او حشنة وفيه في حيزه بان المسئلة
 من باب العلمانية وهي بسبب العمل فيما لا يربطه الخمسة في اهما
 الكلام ليس في الاسماء الاعلام الموضوع في اللغات اذ ليس جواز
 اطلاقها على نزاع ولما اذمران له تعاقب صفاته اذ يمتنع في
 شذوذه عن مماثلة صفات الخلقين كما اذمران ذاته العلمانية كذا
 وورد في الكتاب والسنن ما يمتنع بان يمتنع في المتعام والماثلة

الصفات